



الأندلس العقارية
Alandalus Property

سياسة تنظيم العلاقة مع أصحاب المصالح





اعتماد السياسة

تم اعتماد هذه اللائحة بموجب قرار مجلس الإدارة بالتمرير بتاريخ 2026/06/30م

المقدمة:

انطلاقاً من التزام شركة الأندلس العقارية بتطبيق أعلى معايير الحوكمة والنزاهة والشفافية في جميع تعاملاتها، وحرصاً منها على حماية مصالح الشركة والمساهمين وأصحاب العلاقة، أقرّ مجلس الإدارة هذه السياسة لتنظيم حالات تعارض المصالح الفعلية أو المحتملة. حيث تهدف هذه السياسة إلى وضع إطار واضح للتعامل مع الحالات التي قد تتداخل فيها المصالح الشخصية أو المهنية لأي من أعضاء مجلس الإدارة، أو اللجان المنبثقة عن المجلس، أو الإدارة التنفيذية، أو الموظفين، أو أي طرف ذي علاقة مع مصالح الشركة، بما يضمن اتخاذ قرارات موضوعية تحفظ مصلحة الشركة وتعزز الثقة في أدائها. وقد روعي في إعداد هذه السياسة الالتزام بما ورد في لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية ونظام الشركة الأساس، وكافة الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.

المادة الأولى: التعريفات:

لغرض تطبيق أحكام هذه اللائحة، يقصد بالكلمات والعبارات الواردة أدناه المعاني الموضحة أمام كل منها مالم يقض سياق النص غير ذلك:
الشركة: شركة الأندلس العقارية
السياسة: سياسة تنظيم العلاقة مع أصحاب المصلحة
أصحاب المصلحة: كل من له مصلحة مع الشركة، كالعاملين والدائنين، والعملاء، والوردين، والمجتمع.
تنظيم العلاقة مع أصحاب المصلحة: وضع إطار منهجي يضمن بناء علاقات فعّالة ومستمرة مع جميع أصحاب المصلحة بالشركة من خلال تحديد أدوارهم وتوقعاتهم وآليات التواصل الفعّالة، بما يسهم في تعزيز الشفافية، ودعم اتخاذ القرار، وتحقيق أهداف الشركة على المدى الطويل.

المادة الثانية: الهدف من السياسة:

ترتكز أهداف سياسة تنظيم العلاقة مع أصحاب المصالح على بناء وتعزيز العلاقات الإيجابية والمستدامة مع جميع أصحاب المصالح المؤثرين على الشركة لغرض تحقيق التوازن بين مختلف المصالح وتلبية احتياجات وتوقعات أصحاب المصلحة المختلفين، ومنها:

1. إدارة الخلافات مع أصحاب المصالح ومعالجتها وفق الأنظمة واللوائح والتعليمات ذات الصلة ووضع الإجراءات والضوابط اللازمة للحد منها مستقبلاً.
2. تعزيز ثقافة الشفافية من خلال ممارسة الشركة لأنشطتها وأعمالها.
3. تحقيق التوازن بين المصالح المتنازع عليها، مع مراعاة مصالح جميع أصحاب المصلحة والسعي لإيجاد الحلول المناسبة المتوافقة مع الأنظمة والتنظيمات واللوائح ذات الصلة.

المادة الثالثة: نطاق السياسة:

يتم تطبيق هذه السياسة على جميع أصحاب المصالح بالشركة.

المادة الرابعة: المسؤولية تجاه أصحاب المصالح:

تسعى الشركة لبناء علاقات طويلة الأمد مبنية على الاحترام والثقة والعدالة مع العملاء، والموردين، والمقاولين. تشجع الشركة شركاءها على الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية، مع الحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بهم من خلال التقيد بالأنظمة والمعايير والسياسات والإجراءات المتبعة وميثاق أخلاقيات المهنة، وضمان المشاركة القانونية اللازمة للتأكد من الوفاء بالمتطلبات صلاحيات التوقيع من قبل الجهات الخارجية، بالإضافة إلى المحافظة على سرية المعلومات واحترام خصوصية حقوق أصحاب المصالح من خلال بياناتهم الشخصية بشكل يضمن الحفاظ على سرية المعلومات، و سداد المستحقات والمدفوعات في المواعيد المحددة حسب ما تم التعاقد عليه وذلك مقابل الخدمات المقدمة واحترام وحماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم تلتزم تجاه جميع أصحاب المصالح لديها بالآتي.

أولاً: أعضاء مجلس الإدارة والموظفين:

1. تؤكد الشركة بأن تتعامل مع أعضاء مجلس الإدارة أصحاب المصلحة وفقاً للشروط والأحكام المتبعة مع أصحاب المصالح بدون أي تمييز أو تفصيل.
 2. تلتزم الشركة بمعاملة جميع العاملين وفقاً لمبادئ العدل والمساواة وعد التمييز وتسعى إلى حماية حقوق الموظفين والتشجيع على ما يلي:
- العمل المستمر على تحسين بيئة العمل.
 - المساهمة في خطط إدارة وتطوير الموظفين

- وضع هيكل للمكافآت والتعويضات.
- استخدام سياسة للإبلاغ عن المخالفات.

ثانياً: المساهمون:

تهدف الشركة بشكل رئيسي لتعظيم المنفعة التي تعود على المساهمين والمستثمرين، كما تلتزم بحماية حقوقهم كما هو منصوص عليه في الأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة من الجهات الإشرافية ذات الصلة. كما تلتزم الشركة بإتاحة القنوات المناسبة التي يمكن من خلالها للمساهمين والمستثمرين التواصل مع الشركة من خلال البريد الإلكتروني IR@andalus.com.sa أو الهاتف المخصص 920014541 تحويلة رقم 888 لتلقي ومعالجة الشكاوى أو التقارير المرسلة من قبل المساهمين والمستثمرين.

ثالثاً: العملاء والموردين:

تؤمن الشركة بأن علاقتها على المدى الطويل مع شركائها في العمل من العملاء والموردين، والمقاولين، والشركاء في مشاريع وأعمال الشركة وغيرهم، يجب أن تكون مبنية على الاحترام والثقة والعدالة، وهي أساس تحقيق النجاح لها، وتسعى الشركة إلى إرضائهم، وتشجع الشركة شركائها في العمل على مشاركتها في تطبيق المعايير المهنية والأخلاقية، وتلتزم الشركة بالمحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بشركائها بالعمل.

المادة الخامسة: آليات تعويض أصحاب المصالح:

تلتزم الشركة بتعويض أصحاب المصالح عند الإخلال بحقوقهم وفقاً للآليات التالية:

1. تعويض أصحاب المصالح عن أي إخلال ناتج عن إخفاق الشركة في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو النظامية.
2. اشتراط وجود علاقة سببية بين تصرف الشركة والضرر الواقع على صاحب المصلحة لاستحقاق التعويض.
3. تحديد مقدار الضرر الواقع بدقة وبما يتناسب مع حجم الضرر.
4. ضرورة ثبوت الإخلال بإقرار من الشركة أو بحكم قضائي مختص.
5. السعي للتسوية الودية والاتفاق على آلية التعويض عند استحقاقه.
6. توفير غطاء تأميني مناسب لتعويض المتضررين (تأمين طرف ثالث).
7. لا تتحمل الشركة تبعات تصرفات العاملين إلا إذا كانت بتفويض رسمي من الشركة وفي حدود هذا التفويض.
8. يجب على المتضرر إبلاغ الشركة فوراً عند حدوث أي ضرر له وعلى المتضرر أن يبذل كافة الجهود والإجراءات المعقولة للحد من الآثار المترتبة على الضرر ومنع تفاقمه.

المادة السادسة: علاقة الشركة بموظفيها:

1. تعتبر الشركة موظفيها هم أساس النجاح، ولذلك تلتزم الشركة بمعاملة جميع الموظفين باحترام وثقة، بهدف بناء علاقة طويلة الأجل، معهم مع الالتزام بتطبيق أنظمة وقوانين العمل.
2. تتعامل الشركة مع جميع موظفيها وفقاً للمبادئ العادلة والمساواة وعدم التمييز فيما بينهم.
3. تعمل الشركة على تقييم الموظفين ومكافأتهم بناء على مقاييس موضوعية لأدائهم وإنجازاتهم في العمل.
4. تقوم الشركة بتنظيم برامج تدريبية متخصصة لجميع الموظفين من أجل تنمية المهارات الخاصة بهم وتحسين مستوى أدائهم.
5. تلتزم الشركة بنظام العمل السعودي كحد أدنى، وللموظفين توجيه شكاواهم ومطالبات التعويض الخاصة بهم باتباع التسلسل الإداري عن طريق المدير المباشر للموظف ومع إدارة الموارد البشرية حتى يتم تسوية الشكوى أو الخلاف. وفي حال تعذر تسوية الخلاف، تودع الشكوى للرئيس التنفيذي للبت فيها. أما في حال كانت الشكوى تتعلق بمخالفة سلوكية أو تجاوزات في بيئة العمل، فيتم إحالتها إلى لجنة التعديلات السلوكية لدراستها واتخاذ القرار المناسب.

المادة السابعة: آليات تسوية الشكاوى أو الخلافات بين الشركة مع أصحاب المصالح:

تلتزم الشركة بتسوية الشكاوى والخلافات مع أصحاب المصالح من خلال الآليات التالية:

1. تضمين العقود والاتفاقيات بنوداً تغطي الجوانب النظامية لتجنب النزاعات.
2. تحديد أساليب واضحة لتسوية الخلافات ضمن العقود والاتفاقيات التي تبرمها الشركة مع الغير.
3. الالتزام بأساليب التسوية المنصوص عليها في العقود الموقعة.
4. السعي في حل الخلافات ودياً بما يحفظ مصالح الشركة.
5. وضع إجراءات واضحة للتعامل مع شكاوى الموظفين والعملاء وحلها وفقاً للوائح الداخلية.
6. التفاوض بين الأطراف لبحث إمكانية التوصل الى آلية للتعويض ومقداره إذا لم ينص العقد أو الاتفاقية على آلية أو مقدار محدد وذلك بما يكفل حماية وحقوق الشركة.

المادة الثامنة: الإبلاغ عن الممارسات المخالفة:

1. يمكن لأصحاب المصالح التقدم بشكاواهم، كما يمكنهم الإبلاغ عن أي ممارسة مخالفة وفقاً لما هو وارد في هذه السياسة.
2. تعمل الشركة على تيسير إبلاغ أصحاب المصالح (بمن فيهم العاملون في الشركة) مجلس الإدارة بما قد يصدر عن الإدارة التنفيذية من تصرفات أو ممارسات تخالف الأنظمة واللوائح والقواعد المرعية أو تثير الريبة في القوائم المالية أو أنظمة الرقابة الداخلية أو غيرها، سواء أكانت تلك التصرفات أو الممارسات في مواجهتهم أم لم تكن، وإجراء التحقيق اللازم بشأنها.
3. تقوم الشركة بتكليف شخص مختص بتلقي شكاوى أو بلاغات أصحاب المصالح والتعامل معها.
4. تخصص الشركة بريد إلكتروني لتلقي الشكاوى والبلاغات التي ترد من قبل أصحاب المصالح.
5. تلتزم الشركة بتوفير الحماية اللازمة لأصحاب المصالح.
6. تؤمن الشركة الحفاظ على سرية إجراءات الإبلاغ بتيسير الاتصال المباشر بعضو مستقل في لجنة المراجعة أو غيرها من اللجان المختصة.

المادة التاسعة: أحكام ختامية:

1. تطبيق هذه اللائحة ويتم الالتزام بها اعتباراً من تاريخ اعتمادها.
2. تخضع هذه اللائحة للمراجعة بصفة دورية من قبل مجلس الإدارة، وله أن يقرر إجراء أي تعديل يراه مناسباً على هذه اللائحة.
3. يتم نشر هذه السياسة على موقع الشركة الإلكتروني لتمكين أصحاب المصلحة من الاطلاع عليها.